المنتجين أو المسوقين، بصورة جماعية عشوائية (الطايع برجل العاصي).

٩ ــ توجيه أنظار المواطنين نحو المزايا التي يتمتع بها زيتنا المحلي، واستعمال كافة وسائل الاعلام، المنظورة والمسموعة والمقروءة، للوصول الى هذا الهدف.

١٠ ــ إقامة مصانع تعاونية لإنتاج عبوات الزيت، بأحجام مختلفة (زجاجية ومن التنك)، حتى يسهل على المستهلك ابتياعها في جميع الأوقات من السنة، دونما ارهاق لميزانية المواطن المحدودة.

والجدير بالذكر، أنه تمت الدراسات النهائية لإقامة مصنعين للتصنيف والتعبئة، لتحقيق تلك الغاية: أحدهما يتبع للجمعية التعاونية لعصر الزيتون وتصنيعه وتسويق منتجاته، في منطقة دير شرف في محافظة نابلس، ويخدم المنطقة الشمالية؛ والثاني لدى الجمعية التعاونية لعصر الزيتون، في عين سيناء، ويخدم محافظتي القدس والخليل، وذلك بالتعاون مع جمعية أنيرا الأميركية.

والخلاصة، أنه ليس من المنطقي ولا من الطبيعي أن يسمح بالمقامرة على مصلحة المنتج الحقيقي في هذا البلد، وينبغي أن تمنح له كافة التسهيلات الائتمانية والتسويقية، لتمكينه من بيع محصوله بسعر يغطي تكاليفه على الأقل، وبدون ذلك نكون كمن يحرث في بحر.

أوضاع التعاونيات من عام ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٩/١٢/٣١

كنتيجة للاحتلال الاسرائيلي، فقد تقلصت عن تعاونيات الضفة الغربية كثير من الخدمات الأساسية، وخصوصاً المتركزة في عمان، وأبرزها: التمويل؛ التدريب والتثقيف التعاوني؛ بحيث تشمل جميع الأجهزة والكوادر الفنية المؤهلة القادرة على إحداث التغييرات المطلوبة في المبنى الاقتصادي التعاوني، وتدقيق الحسابات للتعاونيات بهدف الخدمة وليس تحقيق الربح.

ومهما يكن من أمر فان الجهاز التعاوني الموجود، على قلة عدده وضآلة إمكاناته، قد تمكن من تسجيل ٢٥ جمعية تعاونية زراعية مختلفة، خلال الـ ١٢ عاماً الماضية، بالاضافة الى تسجيل ٧٦ جمعية تعاونية غير زراعية في مجالات الخدمات التعاونية المتعددة: مياه شرب؛ اسكان؛ مهنية؛ استهلاكية؛ منفعة متبادلة؛ توفير وتسليف؛ تعليم عالٍ؛ ضمان صحي؛ تنوير كهرباء واتحاد نوعي للتنوير الكهربائي في محافظة الخليل. كما أنه أمكن تسجيل ٥٦ مقصفاً تعاونياً مدرسياً في مدارس الحكومة، والمدارس التابعة لوكالة الغوث الدولية، فضلاً عن المدارس الخاصة.

وحقيقة هامة ينبغي أن يشار اليها، وهي أن معظم الجمعيات التي كانت مسجلة قبل عام ١٩٦٧ هي الآن مجمدة، وأن الجمعيات العاملة الآن أغلبها ممن تم تسجيله إبان الاحتلال، ونسبة التعاونيات الزراعية الى غير الزراعية هي ١:٣.

في حين أن الوضع قبل الاحتلال كان معكوساً؛ حيث كانت نسبة التعاونيات الزراعية المختلفة: التسليف والتوفير؛ التسويق؛ الآليات الزراعية؛ الثروة الحيوانية؛ التصنيع الزراعي؛ والتعاونيات الزراعية المتعددة، الى غير الزراعية كنسبة ١:٤ (عدا عن التعاونيات المدرسية) كما هو مبين في الجدول رقم (٢).